ISBA/23/A/5/Rev.1

السلطة الدولية لقاع البحار

الجمعية

Distr.: General
10 July 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والعشرون

كينغستون، ٧-١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧

تعليقات الأمين العام على التوصيات الواردة في التقرير النهائي عن المراجعة الدورية للسلطة الدولية لقاع البحار التي تُجرى عملاً بالمادة ١٥٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

تقرير الأمين العام

١ - قررت جمعية السلطة الدولية لقاع البحار، في مقررها ISBA/21/A/9/Rev.1 المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، أن تجري، عملا بأحكام المادة ١٥٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مراجعةً عامة ومنتظمة للكيفية التي سار عليها عملياً النظام الدولي للمنطقة المنشأ في هذه الاتفاقية. وقرّرت الجمعية أيضا إجراء هذه المراجعة بإشراف من لجنة مراجعة تتألّف من رئيس الجمعية ومكتبها ومن رئيس مجلس السلطة، على أن يظلّ رئيس الدورة الحادية والعشرين للجمعية عضواً في لجنة المراجعة حتى الانتهاء من المراجعة، وأن يجوز أيضا لرؤساء المجموعات الإقليمية المشاركة في لجنة المراجعة بصفة مراقب.

٢ - وفي رسالة مؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، أحال رئيس لجنة المراجعة، هيلموت تويرك (النمسا)، إلى الأمين العام التقرير النهائي للجنة (ISBA/23/A/3). ويتضمن التقرير ١٩ توصية، من المقرر أن تنظر فيها الجمعية في دورتها الثالثة والعشرين.

٣ - ويهدف هذا التقرير إلى مساعدة الجمعية في نظرها في تلك التوصيات من خلال توفير ردود على التوصيات الموجهة إلى الأمين العام أو تلك التي تعني الأمانة.

٤ -وبصورة عامة، يرحب الأمين العام بالتوصيات التي قدمتها لجنة المراجعة. وقد تم بالفعل تنفيذ العديد من التوصيات، بما فيها تلك التي تهدف إلى تحسين العمليات الداخلية في الأمانة. وقبل الرد على التوصيات المحددة، يود الأمين العام أن يدلي بالملاحظات العامة التالية:

110717 110717 17-11543 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(أ) من شأن اعتماد خطة استراتيجية لفترة خمس سنوات أن يساعد كثيرا في ضمان التخطيط السليم للميزانية وتخصيص الموارد بصورة مناسبة إلى برامج العمل وتحسين المساءلة والشفافية؛

(ب) يشكل انخفاض مشاركة الدول الأعضاء في أنشطة السلطة واجتماعاتها مشكلة رئيسية. وينبغي معالجة ذلك على جبهات متعددة، بما في ذلك عن طريق إعادة تنظيم جدول اجتماعات مختلف هيئات السلطة، وتحسين الاتصالات مع البعثات الدائمة والدول الأعضاء وزيادة أنشطة التوعية والاتصال؛

(ج) لا بد من القيام، على وجه السرعة، بحل مسألة إدارة البيانات، بما في ذلك وضع استراتيجية لتوفير فرص وصول الجمهور إلى البيانات المفتوحة. وقد خُصصت لذلك موارد مالية في ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، ووُضع برنامج عمل محدد لإدارة البيانات، وتم بالفعل إحراز تقدم صوب تنفيذ برنامج العمل؛

(د) كان الدور الهام الذي تضطلع به السلطة في مجال تعزيز وتشجيع البحوث العلمية البحرية في المنطقة وفي تنسيق ونشر نتائج هذه البحوث لصالح الدول النامية قد أُهمل في الماضي، فظلت أي أنشطة تنفَّذ في هذا المجال محدودة النطاق. وينبغي أن يعالج ذلك من خلال وضع مبادرات من قبيل الشراكات العلمية التعاونية مع السلطة وبرامج لبناء القدرات.

التوصية ١

تُدعى الدول المزكية إلى أن تقوم، إذا لم تكن قد فعلت ذلك بالفعل، بمراجعة التشريعات الوطنية لكل منها لممارسة الرقابة على أنشطة الكيانات التي تبرم معها عقود الاستكشاف، وذلك استنادا إلى الفتوى الصادرة عن غرفة منازعات قاع البحار التابعة للمحكمة الدولية لقانون البحار.

٥ - التوصية موجهة إلى الدول المزكية ولا يود الأمين العام الإدلاء بأي تعليق.

التوصية ٢

ينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام أن ينجز تجميعا للقوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية ذات الصلة للدول المزكية فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة وأن يقوم على الدوام باستكمالها.

٦ - يرحب الأمين العام بهذه التوصية. وعلى نحو ما ورد في التقرير الأخير للجنة المراجعة، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقوم سنويا باستكمال دراسة القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية التي تعتمدها الدول المزكية وغيرها من أعضاء السلطة فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة، وأن يدعو لهذا الغرض الدول المزكية وغيرها من أعضاء السلطة إلى تزويد الأمانة بنصوص القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية ذات الصلة (انظر المقرر ISBA/18/C/21). وقد تم ذلك، وتفاصيل المعلومات المقدمة من أعضاء السلطة، بما في ذلك النص الكامل للقوانين والأنظمة ذات الصلة، متاحة من خلال الموقع الشبكي للسلطة.

٧ - وعلى الرغم من تقديم اقتراحٍ للأمانة في اجتماع للمجلس بإجراء دراسة مقارنة للتشريعات الوطنية القائمة بغية استخلاص العناصر المشتركة من التشريعات الوطنية المقدمة إليها، فإن الموارد لم تسمح بإنجاز هذه الدراسة حتى الآن. وإذا اعتُبر إجراء دراسة من هذا القبيل مفيدا، يمكن للأمين العام بأن يتعهد بإنجازها قبل نهاية عام ٢٠١٨.

التوصية ٣

يتعين مواصلة الاستثمار في وضع آليات لتحسين إدارة البيانات وتبادل البيانات، بما في ذلك مراجعة جودة واتساق البيانات المجمّعة.

٨ - يعلّق الأمين العام أهمية قصوى على هذه التوصية. وتم توفير تمويل في ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ لوضع وتنفيذ قاعدة بيانات وتعيين مدير لقاعدة البيانات. وبدأ تنفيذ هذا المشروع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وعند إعداد هذا التقرير، كان قد تم توظيف مدير لقاعدة البيانات وهو يتولى حاليا مهام وظيفته. وعقب إجراء مناقصة دولية وفقا للإجراءات المتبعة، استعانت الأمانة باستشاريين خارجيين لتصميم وبناء قاعدة البيانات. كما جرى شراء المعدات اللازمة. وقد تم تحليل معظم البيانات القديمة التي في حوزة الأمانة ونُقلت تلك البيانات إلى قاعدة البيانات بشكلها الجديد. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، سيقوم الأمين العام بعقد اجتماع للمتعاقدين لإبلاغهم بما أُحرز من تقدم ومراجعة هيكل قاعدة البيانات والتماس مساعدتهم لسد الثغرات في التغطية المستندة إلى بيانات.

التوصية ٤

ينبغي أن تكون العقود الجديدة إلزامية، بما في ذلك جميع التمديدات، مع تضمينها أحكاما وشروطا موحدة وخطط عمل مفصلة تحدد أهداف واضحة، ويمكن رصدها وتكون قابلة للتنفيذ. وينبغي إطلاع الجمعية على حالة جميع العقود مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات.

٩ - يحيط الأمين العام علما بهذه التوصية. ويقدَّم تقرير عن حالة العقود إلى المجلس سنويا. ولن تكون هناك صعوبة في تقديم تقرير مماثل إلى الجمعية كل خمس سنوات.

التوصية ٥

تكمن أوجه القصور في العملية الحالية [لمراجعة التقارير السنوية وخطط العمل] في مجال تقديم التقارير إلى المجلس وتزويد المتعاقدين بآراء مجدية. لذلك يتعين إعادة النظر في الجدول الحالي لاجتماعات اللجنة القانونية والتقنية والمجلس.

١٠ - يرحب الأمين العام بالشعور الكامن وراء هذه التوصية. ويلاحظ أن التوصية وضعت على أساس تفسير مفصل لعملية مراجعة التقارير السنوية المقدمة إلى لجنة المراجعة من الأمين العام. وتوخيا لصالح الجمعية، فإن جوهر ذلك التفسير مبين أدناه.

١١ - ولا شك في أن نظام مراجعة التقارير السنوية للمتعاقدين أصبح، على مر السنوات، مرهقا للأمانة ولأعضاء اللجنة القانونية والتقنية وبات يستغرق وقتا أطول منهم، لا سيما مع زيادة عدد التقارير السنوية (من ٦ تقارير في عام ٢٠٠١ إلى ٢٦ تقريرا في عام ٢٠١٧)، وكذلك نظرا لطول

التقارير وتعقيدها. وفي عام ٢٠٠٦، بلغ متوسط عدد الكلمات في تقرير المتعاقد ٥٦٢ ٢ كلمة، مقابل ٠٨٢ ١٨ كلمة في عام ٢٠١٦. ولئن كان واضحا أنه من المهم أن تفهم اللجنة القانونية والتقنية أنشطة المتعاقدين وأن تكون ملمة بها، فإنه يصعب إجراء تقييم موضوعي لعملية المراجعة الورقية الحالية. ومن المعروف جيدا، بما في ذلك للجنة، أن النظام الحالي بات يستعصي على الإدارة، وبالتالي أُدخلت عليه تغييرات لجعل العملية أكثر كفاءة.

١٢ - وفي الوقت الحاضر، تقدَّم التقارير السنوية التي يعدّها المتعاقدون بحلول ٣١ آذار/مارس من كل عام. ويرد معظمها بإحدى لغات عمل الأمانة، ولكن بعضها يرد بلغات أخرى غير اللغات الرسمية ويتعين ترجمته. وهذا يزيد عبئا إضافيا على أعمال الأمانة، كما يترتب عليه تكاليف إضافية. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٦، بلغت تكلفة ترجمة تقرير واحد فقط ٠٣٥ ٢٦ دولارا. وترد التقارير في شكل سردي، وتكون مرفقة في بعض الحالات بصور ورسوم بيانية وخرائط وبيانات بمختلف الأشكال الإعلامية. وهي تخضع للتحليل الداخلي من جانب الموظفين الفنيين في الأمانة ويتم إعداد موجز لاستخدام أعضاء اللجنة القانونية والتقنية. وفي الوقت نفسه، تحمّل التقارير والوثائق الداعمة على موقع شبكي آمن، يمكن فقط لأعضاء اللجنة الوصول إليه، حيث يمكنهم دراستها ومراجعتها في إطار من الخصوصية.

١٣ - وتستغرق عملية مراجعة التقارير السنوية وقتا طويلا للغاية من الأمانة. وبافتراض أن جميع التقارير البالغ عددها ٢٦ تقريرا ترد بنهاية شهر آذار/مارس، سيلزم تكريس ثلاثة موظفين من الفئة الفنية يعملون بدوام كامل لمدة ثلاثة أشهر لإنجاز عملية المراجعة. وفي حين أن بعض أعضاء اللجنة قد يستعرضون بعض جوانب التقارير بشكل فردي، فمعظمهم لا يملك الوقت للقيام بذلك. ولذلك تعتمد اللجنة على التقارير الموجزة التي تعدها الأمانة. وخلال دورة شهر تموز/يوليه، تم تخصيص نحو ١٠ أيام (٦٠ من ساعات الاجتماعات) للجنة، مما يعني أنه حتى إذا لم يكن هناك مسائل أخرى لتنظر فيها اللجنة، يمكن إنفاق حد أقصى من الوقت يعادل ٢,٣ ساعات على كل تقرير سنوي (بما لا يشمل وقت القراءة). وفي الواقع، فإن ضغط المسائل الأخرى يعني أن دراسة التقارير السنوية يُدفع بها إلى وقت الغداء والأمسيات وعطل نهاية الأسبوع.

١٤ - وبعد المراجعة، تقوم اللجنة بإعداد وثيقة في شكل ”تقرير تقييم“ لتقديمه إلى الأمين العام. وتتضمن هذه الوثيقة التعليقات العامة للجنة على التقارير، التي تُحال فيما بعد إلى المجلس، فضلا عن تعليقات محددة على تقارير كل من فرادى المتعاقدين. ويقوم الأمين العام بإبلاغ المتعاقدين بهذه التعليقات، عادة في شكل رسالة. وتُدرج ردود المتعاقدين وأي إجراءات متابعة في التقرير السنوي للسنة التالية.

١٥ - وقد قامت اللجنة والأمانة بالفعل باتخاذ العديد من التدابير لتحسين العملية. وفي عام ٢٠١٦، اعتمدت اللجنة نموذجا منقحا للإبلاغ موجها للمتعاقدين، يتطلب تقديم البيانات الأولية في شكل موحد باستخدام برنامج Microsoft Excel، ويمكن إدخاله مباشرة في قاعدة بيانات السلطة. وحالما تصبح قاعدة البيانات الجديدة قيد التشغيل الكامل، يمكن للمتعاقدين تقديم البيانات مباشرة من خلال بوابة شبكية آمنة. فهذا النهج سيقلّص إلى حد كبير الوقت الذي تستغرقه من موظفي الأمانة مراجعة البيانات يدوياً وسيمكنّهم من تخصيص الوقت بطريقة أجدى لتحليل البيانات. ويتطلب أيضا نفس نموذج الإبلاغ من المتعاقدين تقديم موجز تنفيذي لتقاريرهم

السنوية في شكل موحد. فإذا اتبع جميع المتعاقدين هذا النموذج، فإن ذلك سيغني الأمانة عن ضرورة تجميع موجز لتقارير للجنة كما سيقلّص قدر القراءة المطلوب من أعضاء اللجنة.

١٦ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تم تبسيط العمليات الداخلية داخل الأمانة عن طريق إنشاء وحدة إدارة العقود التي ستكون بمثابة مركز تنسيق لتقديم التقارير من جانب المتعاقدين وتحسين إدارة تسلسل سير العمل الداخلي لمراجعة التقارير السنوية. وسيؤدي ذلك أيضا إلى تقليص الوقت اللازم لمراجعة التقارير السنوية داخليا. وستعقد جلسة للمتعاقدين في حزيران/يونيه ٢٠١٧ لتعريف المتعاقدين على الهيكل الجديد لقاعدة البيانات وسد أي ثغرات متبقية في التغطية المستندة إلى بيانات وتوضيح عملية تقديم التقرير السنوي للمتعاقدين (انظر الفقرة ٨ أعلاه).

١٧ - ويجري استكشاف عدة تدابير أخرى. وقد يكون الاقتراح الذي ينص على استحداث حد أقصى لعدد صفحات التقارير السنوية اقتراحا مفيدا، رغم أن القدرة على تقديم البيانات إلكترونيا من المفترض أن تحل المشاكل المرتبطة بالتقارير السردية الطويلة. ويؤدي تقديم تقارير طويلة جدا بلغات غير لغتي عمل الأمانة، وهما اللغتين الانكليزية والفرنسية، إلى فرض عبء كبير من حيث الكلفة وينبغي عدم التشجيع على ذلك. وقد أعربت اللجنة القانونية والتقنية عن اعتزامها مراجعة أساليب عملها الداخلية.

١٨ - وكما ذُكر في توصيات لجنة المراجعة، فإن أكبر أوجه القصور التي تشوب العملية الحالية تكمن في مجالي تقديم التقارير إلى المجلس وتقديم آراء مفيدة للمتعاقدين. ويرى الأمين العام أن بالإمكان تحسين عملية تقديم الآراء اللازمة إلى المتعاقدين وذلك عبر عقد اجتماعات أكثر انتظاما للمتعاقدين في كينغستون، وكذلك من خلال الاتصالات الثنائية المباشرة على المستويات التقنية. ويتم تناول المسائل المتعلقة بجدول اجتماعات اللجنة والمجلس في إطار التوصية ١٥.

التوصية ٦

ينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام النظر في إضافة الخبرة في مجالات السياسات والإدارة والتخطيط في المجال البيئي إلى الأمانة على سبيل الأولوية، مع مراعاة الآثار المترتبة على ذلك في الميزانية. علاوةً على ذلك، فإن تبادل البيانات البيئية التي يجمعها المتعاقدون وإمكانية الاطلاع عليها يبدو أنهما يتطلبان إدخال التحسين.

١٩ - يحيط الأمين العام علما بالتوصية وسوف يتناول هذه المسألة في سياق دورة الميزانية المقبلة والمراجعة الجارية لاحتياجات الأمانة. أما مسألة تقاسم البيانات البيئية فمن المفترض أن تحل بتنفيذ قاعدة البيانات الجديدة.

التوصية ٧

ينبغي تشجيع الأمين العام على النظر في كيفية زيادة المشاركة على نطاق أوسع مع الأوساط العلمية ومشاريع علوم قاع البحار العميقة والمبادرات المتصلة بالمنطقة.

٢٠ - يولي الأمين العام أهمية قصوى لتنفيذ ولاية السلطة الرامية إلى تعزيز وتشجيع البحث العلمي البحري في المنطقة وتنسيق ونشر هذه المعارف لصالح جميع الدول الأطراف، ولا سيما

البلدان النامية. وفي هذا الصدد، فلا غنى عن تحسين المشاركة مع الأوساط العلمية على الصعيد العالمي وتنفيذ مشاريع ومبادرات مجدية في مجال علوم قاع البحار تتصل بالمنطقة. وعلى نحو ما أشارت إليه لجنة المراجعة، يشكّل تعزيز وتشجيع البحث العلمي البحري موضوع البرنامج ٢,٥ من خطة العمل والميزانية لفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، حيث رُصد اعتماد مالي قدره ٨٠٠ ١٦٧ دولار لهذا الغرض خلال فترة السنتين. ومن الواضح أن هذا غير كاف لإجراء أي بحوث علمية أصلية أو لتنظيم أنشطة وتنسيق النتائج على الصعيد العالمي. غير أن الأمين العام يحيط علما بالتوصية وسوف ينظر في كيفية استخدام الموارد المتاحة بأكثر الطرق فعالية، بما في ذلك من خلال السعي إلى الاستفادة من الأموال الخارجة عن الميزانية للتعاون مع المجتمع العلمي ودعم المبادرات ذات الصلة.

التوصية ٨

على الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن تطوير التكنولوجيا البحرية ذات الصلة ينبغي أن تقع على عاتق المتعاقدين، ينبغي للسلطة أن تركز اهتمامها على تحديد معايير الأداء المتفق عليها في سياق الأعمال المتعلقة بأنظمة الاستغلال المنصوص عليها في مدونة التعدين.

٢١ - يحيط الأمين العام علما بهذه التوصية.

التوصية ٩

ينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام إعداد تقرير عن كل دورة من دورات المجلس يشير فيه إلى المقررات المتخذة في الدورة السابقة، ويبلغ عن حالة تنفيذ تلك المقررات من حيث صلتها بالإجراءات المطلوب من الأمانة العامة و/أو الهيئات الفرعية اتخاذها.

٢٢ - يرحب الأمين العام بهذه التوصية. وقد أعد أول تقرير من هذا القبيل لعام ٢٠١٧ ويرحب الأمين العام بآراء المجلس بشأن الكيفية التي يمكن بها تحسين التقرير في السنوات المقبلة.

التوصية ١٠

ينبغي النظر في زيادة عدد اجتماعات المجلس في ضوء الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية، وتطور عبء أعمال المجلس.

٢٣ - يرحب الأمين العام بهذه التوصية. ويتم تناول المسائل المتعلقة بجدول اجتماعات اللجنة والمجلس في إطار التوصية ١٥ أدناه.

التوصية ١١

ينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام أن يبقي قيد المراجعة المهارات المطلوبة والخبرات المتاحة داخل الأمانة وإجراء تعديلات عليها عند الاقتضاء. ويمكن أن تشمل تلك التعديلات تقديم مقترحات تتعلق بوظائف ثابتة إضافية، رهناً بالتبرير المطلوب، مع مراعاة المادة ١٦٧ (٢) من الاتفاقية.

٢٤ - يرحب الأمين العام بهذه التوصية. ومنذ تولي الأمين العام مهام منصبه، فإنه قد قام بإعادة هيكلة الأمانة لتحسين الكفاءة والاستجابة لعبء العمل المتغير والمتزايد باستمرار. وأجريت مراجعة

خارجية مفصلة للهيكل الأساسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وسيتم تقييم الاحتياجات المستقبلية لمكتب الشؤون القانونية ومكتب رصد البيئة والموارد المعدنية في أواخر عام ٢٠١٧. وسيُنظر في أي مقترحات لإنشاء وظائف ثابتة إضافية في دورة الميزانية المقبلة، عقب إجراء تقييم كامل للحاجة إلى قدرات إضافية داخل الأمانة.

التوصية ١٢

ينبغي أن يُطلب إلى اللجنة القانونية والتقنية أن تواصل معالجة مسألة تفعيل المؤسسة باعتبارها مسألة مهمة في ضوء التطورات الحاصلة فيما يتعلق بالتعدين في أعماق البحار. غير أن تعيين مدير عام مؤقت للمؤسسة ليس مستصوبا في هذه المرحلة.

٢٥ - يحيط الأمين العام علما بالتوصية الموجهة إلى اللجنة القانونية والتقنية.

التوصية ١٣

ينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام أن يستخدم بأقصى ما يمكن الآليات الجديدة المتاحة لتعزيز التواصل والتنسيق داخل الأمانة.

٢٦ - يرحب الأمين العام بهذه التوصية.

التوصية ١٤

ينبغي تشجيع اللجنة القانونية والتقنية على مواصلة ممارستها المتمثلة في إنشاء أفرقة عاملة تُعنى بمجالات معينة من الخبرة. وفي هذا السياق، ينبغي النظر في إنشاء فريق عامل معني بالقضايا البيئية.

٢٧ - يحيط الأمين العام علما بالتوصية الموجهة إلى اللجنة القانونية والتقنية.

التوصية ١٥

ينبغي تنقيح جدول اجتماعات مختلف أجهزة السلطة قدر الإمكان، حتى عام ٢٠١٨، في ضوء الاعتبارات المتعلقة بالميزانية أيضا، بناءً على مقترح مقدم من الأمين العام من المقرر أن يُقدم في عام ٢٠١٧. ولذلك ينبغي أن تُعقد اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية ولجنة المالية في أوائل السنة لكي يتسنى للمجلس والجمعية تناول تقاريرهما في اجتماعات هاتين الهيئتين في تاريخ لاحق.

٢٨ - يرحب الأمين العام بالتوصية، التي تتعلق بالتوصيتين ٥ و ١٠ أعلاه. وعلى نحو ما طلبت لجنة المراجعة، أعد الأمين العام اقتراحا بتنقيح جدول الاجتماعات في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، ترد تفاصيله في المرفقين الأول والثاني لهذا التقرير.

التوصية ١٦

ينبغي تشجيع اللجنة القانونية والتقنية على إجراء مزيد من الاجتماعات المفتوحة لإتاحة زيادة الشفافية في عملها. ولتحسين توازن الخبرات الفنية في اللجنة، ينبغي تقديم تفاصيل

عن مجالات التخصص المطلوبة في الرسالة التي يوجهها الأمين العام إلى الدول الأعضاء ويدعوها فيها إلى تقديم أسماء المرشحين. وبغية تمكين اللجنة من التعامل مع عبء عملها المتزايد، ينبغي إعادة النظر في الجدول الزمني الراهن لاجتماعاتها.

٢٩ - يحيط الأمين العام علما بالتوصية الموجهة إلى اللجنة القانونية والتقنية.

التوصية ١٧

ينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم مشروع خطة استراتيجية إلى الجمعية، إذا أمكن، في دورتها الرابعة والعشرين في عام ٢٠١٨.

٣٠ - يرحب الأمين العام بالتوصية ولن يجد صعوبة في تقديم مشروع خطة استراتيجية إلى الجمعية في عام ٢٠١٨.

التوصية ١٨

المعلومات غير السرية، مثل تلك المتصلة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، ينبغي تبادلها على نطاق واسع وتيسير الاطلاع عليها.

٣١ - يرحب الأمين العام بهذه التوصية. وكما ذكر سابقا، ستكون المعلومات غير السرية متاحة عبر قاعدة البيانات الجديدة في صيغة سهلة الاستعمال.

التوصية ١٩

ينبغي إيلاء الاهتمام إلى مسألة الشفافية عند وضع الأحكام المالية في قواعد وأنظمة السلطة فيما يتصل بنظام تقاسم الفوائد، والتي سيكون لها أثر في قدرة السلطة على التصرف باسم البشرية جمعاء، مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات الدول النامية.

٣٢ - يحيط الأمين العام علما بالتوصية التي يبدو أنها تتعلق بعملية بشأن وضع مدونة التعدين.

المرفق الأول

جدول الاجتماعات المنقح لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩

المقترح المقدم من الأمين العام

١ - يقترح الأمين العام الجدول الوارد أدناه للاجتماعات لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وقد وضع الجدول بعد مشاورات داخلية واسعة النطاق، وكذلك مشاورات مع الدول الأعضاء والحكومة المضيفة وموظفي خدمات المؤتمرات. وتجدر الإشارة إلى أن جميع التواريخ المقترحة إرشادية فقط وهي رهن بتوافر مرافق مركز المؤتمرات في جامايكا، وكذلك خدمات الترجمة الشفوية. غير أن جهودا قد بذلت لتجنب أوائل شباط/فبراير (الأسبوع الدبلوماسي في جامايكا) والدورة الرئيسية للجمعية العامة (من أيلول/سبتمبر حتى كانون الأول/ديسمبر).

٢ - وعند إعداد المقترح الوارد في هذا المرفق، أُخذت بعين الاعتبار المبادئ التوجيهية التالية:

(أ) يجب أن يكون جدول الاجتماعات فعالا من حيث التكلفة بالنسبة للسلطة والدول الأعضاء. وينبغي، قدر الإمكان، أن يكون من الممكن استيعاب الجدول المنقح للاجتماعات ضمن الميزانية الحالية لخدمات المؤتمرات[(١)]؛

(ب) ينبغي السماح بوقت كاف بين اجتماعات الهيئات الفرعية (اللجنة القانونية والتقنية ولجنة المالية) واجتماعات المجلس لإتاحة المجال لوضع تقارير الهيئات الفرعية بصيغتها النهائية وترجمتها ونشرها حتى يحصل أعضاء المجلس مسبقا على وقت كاف لدراسة تلك التقارير والنظر فيها؛

(ج) يجب احترام وضع الجمعية بوصفها الهيئة العليا للسلطة ويجب تنظيم الاجتماعات بطريقة تحقق الحد الأقصى من الحضور من جانب أعضاء السلطة وضمان أن يكون لدى الجمعية عبء عمل فني؛

(د) ينبغي أن يتضمن جدول الاجتماعات المنقح اجتماعات إضافية للمجلس، اعترافا بزيادة عبء العمل الذي تتحمله السلطة (التوصية ١٠)؛

(هـ) ينبغي أن تُعقد اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية ولجنة المالية في أوائل السنة لكي يتسنى للمجلس والجمعية تناول تقاريرهما في اجتماعات هاتين الهيئتين في تاريخ لاحق (التوصية ١٥).

---

(١) تتضمن الميزانية الحالية للسلطة حاليا تمويلا يغطي عقد ٦٠ إلى ٦٤ اجتماعا في السنة (١٢٨ لفترة السنتين). ويتطلب هذا المقترح زيادة كبيرة في عدد الاجتماعات إلى ٧٨ اجتماعا في عام ٢٠١٨ و ٧٢ اجتماعا في عام ٢٠١٩ (١٥٠ لفترة السنتين). بيد أن خدمات الاجتماعات تشكل حوالي ٣٠ في المائة من مجموع ميزانية المؤتمر، وتشكل الوثائق نحو ٤٥ في المائة. ونتيجة للتدابير التي اقترحتها لجنة المالية في عام ٢٠١٦، بما يشمل تخفيض عدد موظفي خدمات المؤتمرات في نيويورك، وكذلك الوفورات في تكاليف الوثائق، يُتوقع أن يكون بالإمكان استيعاب زيادة عدد الاجتماعات بدون أن تترتب على ذلك أي تكاليف إضافية في الميزانية.

الدورة الرابعة والعشرون، الجزء الأول (آذار/مارس ٢٠١٨)[٢]

٣ - ستجتمع اللجنة القانونية والتقنية لمدة تسعة أيام للنظر في البنود التالية:

(أ) مشروع نظام الاستغلال؛

(ب) بنود جدول الأعمال الدائمة (التدريب، وطلبات الموافقة على خطط العمل، وما إلى ذلك)؛

(ج) أي بنود أحالها المجلس في عام ٢٠١٧؛

(د) إعداد تقرير إلى المجلس للنظر فيه في تموز/يوليه ٢٠١٨؛

(هـ) تقديم تقرير مؤقت إلى المجلس في آذار/مارس ٢٠١٨.

٤ - وستجتمع لجنة المالية لمدة أربعة أيام (بالتوازي مع اللجنة القانونية والتقنية) للنظر في البنود التالية[٣]:

(أ) مشروع الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠؛

(ب) مشاريع التقارير المالية؛

(ج) البنود الدائمة في جدول الأعمال؛

(د) المسائل الأخرى التي تتطلب نظر لجنة المالية.

٥ - وسيجتمع المجلس لمدة أربعة أيام عقب اجتماع اللجنة القانونية والتقنية للنظر في الأمور التالية:

(أ) المسائل المعلقة من الدورة الثالثة والعشرين (بما في ذلك مشروع نظام الاستغلال)؛

(ب) تقرير اللجنة القانونية والتقنية عن أنشطة المتعاقدين في عام ٢٠١٧؛

(ج) التقرير المؤقت للجنة القانونية والتقنية؛

(د) بنود جدول الأعمال الدائمة، بما في ذلك أي طلبات للموافقة على خطط العمل؛

(هـ) مشروع التقرير المقدم إلى الجمعية.

---

(٢) ثلاثة عشر يوما، ٣٤ اجتماعا، بما في ذلك أسبوع من الاجتماعات الموازية (لجنة المالية واللجنة القانونية والتقنية).

(٣) ستجتمع لجنة المالية لمدة خمسة أيام في عام ٢٠١٨ لأن سنة ٢٠١٨ هي سنة الميزانية، لذلك سيتعين على لجنة المالية النظر في الميزانية المقترحة للسلطة للفترة ٢٠١٩ -٢٠٢٠. كما أن عقد الاجتماع في أوائل العام يعني تحميل الأمانة عبئا إضافيا يتمثل في إعداد الميزانية المقترحة قبل عدة أشهر من الموعد المتوقع عادة، ولكن هذا أمر لا يمكن تجنبه.

الدورة الرابعة والعشرون، الجزء الثاني (يونيه/تموز ٢٠١٨)[٤]

٦- ستجتمع اللجنة القانونية والتقنية لمدة تسعة أيام للنظر في ما يلي:

(أ) مشروع نظام الاستغلال؛

(ب) بنود جدول الأعمال الدائمة (التدريب، وطلبات الموافقة على خطط العمل، وما إلى ذلك)؛

(ج) التقارير السنوية للمتعاقدين (التي من المقرر أن تقدم إلى المجلس في آذار/مارس ٢٠١٩)؛

(د) الإضافات والمستجدات لتقرير اللجنة المقدم إلى المجلس.

٧ - وستجتمع لجنة المالية، عند الاقتضاء، لمدة يومين إلى ثلاثة أيام (بالتوازي مع اللجنة القانونية والتقنية) للنظر في ما يلي:

(أ) تقرير المراجعة من عام ٢٠١٧؛

(ب) البيانات المالية؛

(ج) الأعمال غير المنجزة من الجزء الأول من الدورة.

٨ - وسيجتمع المجلس لمدة خمسة أيام عقب اجتماع اللجنة القانونية والتقنية للنظر في ما يلي:

(أ) تقرير اللجنة القانونية والتقنية من الجزء الأول من الدورة؛

(ب) الميزانية وجدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٩ -٢٠٢٠؛

(ج) بنود جدول الأعمال الدائمة، بما في ذلك أي طلبات للموافقة على خطط العمل؛

(د) استكمال مشروع التقرير الأول المقدم إلى الجمعية (الذي سيقدم في عام ٢٠١٩).

٩ - وستجتمع الجمعية لمدة خمسة أيام عقب اجتماع المجلس للنظر في ما يلي:

(أ) التقرير السنوي للأمين العام.

(ب) مشرع الخطة الاستراتيجية التي اقترحها الأمين العام؛

(ج) الميزانية وجدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٩ -٢٠٢٠؛

(د) انتخاب أعضاء المجلس؛

(هـ) البنود الدائمة في جدول الأعمال؛

(٤) تسعة عشر يوما، ٣٨-٤٤ اجتماعا، بما يشمل يومين إلى ثلاثة أيام من الاجتماعات الموازية (لجنة المالية واللجنة القانونية والتقنية).

الدورة الخامسة والعشرون، الجزء الأول (آذار/مارس ٢٠١٨)[٥]

١٠ - ستجتمع اللجنة القانونية والتقنية لمدة تسعة أيام للنظر في البنود التالية:

(أ) مشروع نظام الاستغلال؛

(ب) البنود التي أحالها المجلس إلى اللجنة خلال الدورة الرابعة والعشرين؛

(ج) بنود جدول الأعمال الدائمة (التدريب، وطلبات الموافقة على خطط العمل، وما إلى ذلك)؛

(د) إعداد تقرير إلى المجلس للنظر فيه في تموز/يوليه ٢٠١٨؛

(هـ) تقديم تقرير مؤقت إلى المجلس في آذار/مارس ٢٠١٩.

١١ - وستجتمع لجنة المالية لمدة يومين، عند الاقتضاء (بالتوازي مع اللجنة القانونية والتقنية أو ربما عن بُعد) للنظر في البنود التالية[٦]:

(أ) مشروع الميزانية المقترحة الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠؛

(ب) مشاريع التقارير المالية؛

(ج) البنود الدائمة في جدول الأعمال؛

(د) المسائل الأخرى التي تتطلب نظر لجنة المالية.

١٢ - وسيجتمع المجلس لمدة أربعة أيام عقب اجتماع اللجنة القانونية والتقنية للنظر في الأمور التالية:

(أ) المسائل المعلقة من الدورة الرابعة والعشرين (بما في ذلك مشروع نظام الاستغلال)؛

(ب) تقرير اللجنة القانونية والتقنية عن أنشطة المتعاقدين في عام ٢٠١٨؛

(ج) التقرير المؤقت للجنة القانونية والتقنية؛

(د) بنود جدول الأعمال الدائمة، بما في ذلك أي طلبات للموافقة على خطط العمل؛

(هـ) مشروع التقرير المقدم إلى الجمعية.

١٣ - وستجتمع الجمعية لمدة خمسة أيام عقب اجتماع المجلس للنظر في ما يلي:

(أ) التقرير السنوي للأمين العام؛

---

(٥) ثمانية عشر يوما، ٣٦ اجتماعا.

(٦) قد لا يكون هناك حاجة لأن تجتمع لجنة المالية مرتين في غير سنوات الميزانية، أو يمكن، عند الاقتضاء، عقد الاجتماع الثاني عبر الفيديو. وتجدر الإشارة إلى أن جدول أعمال لجنة المالية سوف يستمر في التغير. وفي مرحلة معينة، سيكون من اللازم تناول مسألة نظام التقاسم المنصف للفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية المتأتية من التعدين في أعماق البحار.

(ب) تقرير المجلس (من عام ٢٠١٨)؛

(ج) تنفيذ الخطة الاستراتيجية؛

(د) البنود الدائمة في جدول الأعمال.

الدورة الخامسة والعشرون، الجزء الثاني (يونيه/تموز ٢٠١٩)[٧]

١٤ - ستجتمع اللجنة القانونية والتقنية لمدة تسعة أيام للنظر في ما يلي:

(أ) مشروع نظام الاستغلال؛

(ب) بنود جدول الأعمال الدائمة (التدريب، وطلبات الموافقة على خطط العمل، وما إلى ذلك)؛

(ج) التقارير السنوية للمتعاقدين (التي من المقرر أن تقدم إلى المجلس في آذار/مارس ٢٠٢٠)؛

(د) الإضافات والمستجدات لتقريرها المقدم إلى المجلس.

١٥ - وستجتمع لجنة المالية لمدة ثلاثة إلى أربعة أيام (بالتوازي مع اللجنة القانونية والتقنية) للنظر في ما يلي:

(أ) تقرير المراجعة من عام ٢٠١٨؛

(ب) البيانات المالية؛

(ج) أداء الميزانية؛

(د) الميزانية المقترحة الأولية للفترة المالية المقبلة؛

(هـ) إعداد تقرير إلى المجلس والجمعية لدورة عام ٢٠٢٠.

١٦ - وسيجتمع المجلس لمدة خمسة أيام عقب اجتماع اللجنة القانونية والتقنية للنظر في ما يلي:

(أ) تقرير اللجنة القانونية والتقنية من الجزء الأول من الدورة؛

(ب) الميزانية وجدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠؛

(ج) بنود جدول الأعمال الدائمة، بما في ذلك أي طلبات للموافقة على خطط العمل؛

(د) استكمال مشروع التقرير المقدم إلى الجمعية لعام ٢٠١٩.

(٧) أربعة عشر يوما، ٢٣-٣٦ اجتماعا، بما يشمل ثلاثة إلى أربعة أيام من الاجتماعات الموازية (لجنة المالية واللجنة القانونية والتقنية).

المرفق الثاني

جدول الاجتماعات المنقح لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩

الدورة الرابعة والعشرون (٢٠١٨)

	الاسبوع ١	*الاسبوع ٢*	*الاسبوع ٣*	*الاسبوع ٤*	*العدد الأقصى للاجتماعات*
الجزء الأول (آذار/مارس ٢٠١٨)					
اللجنة القانونية والتقنية	٤ أيام	٥ أيام			١٨
لجنة المالية		٤ أيام			٨
المجلس			٤ أيام		٨
مجموع عدد الاجتماعات					**٣٤**
الجزء الثاني (تموز/يوليه ٢٠١٨)					
اللجنة القانونية والتقنية	٤ أيام	٥ أيام			
لجنة المالية		٢-٣ أيام (حسب الاقتضاء)			
المجلس			٥ أيام		
الجمعية				٥ أيام	
مجموع عدد الاجتماعات					**٤٤**
مجموع الاجتماعات لعام ٢٠١٨					**٧٨**

الدورة الخامس والعشرون (٢٠١٨)

	الاسبوع ١	*الاسبوع ٢*	*الاسبوع ٣*	*الاسبوع ٤*	*العدد الأقصى للاجتماعات*
الجزء الأول (آذار/مارس ٢٠١٩)					
اللجنة القانونية والتقنية	٤ أيام	٥ أيام			١٨
المجلس			٤ أيام		٨
الجمعية				٥ أيام	١٠
مجموع عدد الاجتماعات					**٣٦**
الجزء الثاني (تموز/يوليه ٢٠١٩)					
اللجنة القانونية والتقنية	٤ أيام	٥ أيام			١٨
لجنة المالية		٢-٣ أيام (حسب الاقتضاء)			٨
المجلس			٥ أيام		١٠
مجموع عدد الاجتماعات					**٣٦**
مجموع الاجتماعات لعام ٢٠١٨					**٧٢**